التأويل النحوي في كتاب " مفردات ألفاظ القرآن " للراغب الأصفهاني (ت 425هـ)

الباحث: أ. م. د عقيل عكموش عبد

جامعة القادسيّة / كلية التربية

رقم الهاتف: 07806827122

البريد الإلكتروني: mailto:aqeel.abdul@qu.edu.iq

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

كتاب مفردات ألفاظ القران للراغب الاصفهاني المتوفى (425 هـ) ينتمي الى حقل معرفي يعنى بالحديث عن غريب القران ، ومحاوله الكشف عن دلاله هذا الغريب . وهذا الكتاب مثل غيره من كتب هذا الحقل المعرفي في التأليف يعنى بدراسة المفردة القرآنية ، ورصد دلالاتها المختلفة بحسب تعدد السياقات التي ترد فيها ، من دون الخوض في تفاصيل مُنتِجات هذه الدلالة ، وهو ما يصرح به الراغب في مقدمته ، ولكن المتأمل يجد تسرب التأويل النحوي في هذا الكتاب بشكل لا يمكن اغفاله وتجاوزه ، واتخاذ هذا التأويل طريقا من طرق الوصول إلى الدلالة القرآنية ، وقد احصى البحث ما يزيد على مائة توجيه نحوي لدلاله المفردات القرآنية . توزعت هذه التأويلات النحوية على جزئيات ثلاث ؛ هي : الادوات النحوية ، والتراكيب ، وتعدد أوجه الإعراب ، ويكشف البحث عن نتيجة مفادها عدم إمكانيه مغادره توجيه دلاله المفردة قرآنيا للمقول النحوي ، وتأويل دلاله هذه المفردة بمقتضاه .

Summary

The book Mufradat Alfaz Al-Quran by Al-Raghib Al-Isfahani (died 425AH) belongs to a field of knowledge that deals with discussing the strange words in the Quran and trying to uncover the meaning of this strange word. This book, like other books in this field of knowledge, deals with studying the Quranic word and monitoring its different meanings according to the multiple contexts in which it appears, without going into the details of the products of this meaning, which is what Al-Raghib states in his introduction. However, the contemplative person finds the infiltration of grammatical interpretation in this book in a way that cannot be ignored or bypassed, and taking this interpretation as a way to reach the Quranic meaning.

The research counted more than one hundred grammatical directions for the meaning of Quranic words. These grammatical interpretations were distributed over three parts; They are: grammatical tools, structures, and multiple aspects of parsing. The research reveals a result indicating the impossibility of deviating from the direction of the meaning of the Qur'anic word to the grammatical statement, and interpreting the meaning of this word according to it.

البحث :

كتاب " مفردات ألفاظ القرآن " للراغب الأصفهاني المتوفى (425 هـ)[1] واحد من أقدم المؤلفات في حقل المفردة القرآنية والبحث في دلالتها ، أو في دلالة الغريب منها . وهذا النوع من المصنفات يعتمد في الأساس على الألفاظ القرآنية المفردة ، والبحث في دلالتها بحسب السياقات المختلفة التي ترد فيها . وهي لا تنشغل بالبحث عن جزئيات البحث في دلالة المفردة ، والتفاصيل الأخرى التي عادة ما يعنى بها المفسرون .

والراغب الأصفهاني نفسه قد صرح بذلك بدءا من وضعه " مفردات ألفاظ القرآن " عنوانا للكتاب ، ونصا منه في مقدمة الكتاب عند حديثه عن المنهج الذي سيسير عليه في تأليف الكتاب ، وترتيب ألفاظه ، والبحث عن دلالاتها . فعنده (إن أول ما يُحتاج أن يُشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية ، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة ، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المُعاون لمن يريد أن يدرك معانيه ، كتحصيل اللبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبنيه)[2] . وهنا تبدو عنايته بالحديث عن معاني المفردة القرآنية واضحة ، بل هي عنده الأساس الذي ينطلق منه للوصول إلى دلالة النص القرآني . وهكذا كانت الغاية من تأليف هذا الكتاب (إملاء كتابٍ مستوفٍ فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجي ... معتبراً فيه أوائل حروفه الأصلية دون الزوائد ، والإشارة فيه إلى المناسبات التي بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات حسبما يحتمل التوسع في هذا الكتاب ، وأحيل بالقوانين الدالة على تحقيق مناسبات الألفاظ على الرسالة التي عملتها مختصة بهذا الباب)[3] . ومع كل هذا فالمتأمل في الكتاب يجد الراغب مضطرا للحديث عن السياقات المختلفة التي ترد فيها المفردة القرآنية ، مما يبتغيه من تغير في دلاله هذه المفردة تبعا لتغير سياقاتها المختلفة ؛ لفظيه وغير لفظيه . وربما هذا ما ألجأ المؤلف الى تأويل كثير من الدلالات القرآنية نحويا ، خلافا لما هو متوقع منه في البحث عن الدلالة ، وخروجا عن التأسيس المنهجي الذي افترضه المصنف في مقدمه الكتاب وقد احصى البحث ما يزيد على مائة توجيه نحوي لدلاله المفردات القرآنية ، وتوزعت هذه التأويلات النحوية على ثلاثة مباحث ؛ الأول انشغل بالحديث عن الادوات النحوية ، والثاني تعقب التراكيب النحوية ، واستقصى الثالث تعدد أوجه الإعراب .

المبحث الأول : الأدوات النحوية :

شاع في المدونة النحوية – قديما وحديثا – الحديث عن مفهوم الأدوات النحوية ، وما يرتبط بها من وظائف ، ومعانٍ تؤديها هذه الأدوات ، وهو باب أشبعه كثير من الدارسين [4] ، ولعلنا نجد عند المحثين توسعا في مفهوم الأدوات النحوية حتى شملت عند بعضهم النواسخ الفعلية كـ (كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها) [5] . والحقيقة إن البحث في أداء هذه الأدوات النحوية لغويا يقتضي النظر إليها من جانبين ، كلاهما لا ينفك عن الآخر ؛ أحدهما : الأداء النحوي ، وما يمكن أن توظف فيه هذه الأداة أو تلك في بناء الجملة نحويا ، والثاني : الأثر الدلالي المتوخى من توظيف هذه الأدوات بوصفها مكونا دلاليا من مكونات أي نص لغوي . فالأدوات النحوية (لا تدل على معانٍ معجمية ، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة ، كالنفي والتوكيد ... حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها) [6] . ولعلنا نجد الراغب الأصفهاني في بعض الأحيان يقصر حديثه على الجنبة النحوية لاستعمال هذه الأدوات من دون محاولة إسقاط ذلك الحديث النحوي على الجانب الدلالي الذي هو هم الكتاب ، وغرضه الأساس . ويمكن توزيع حديثه في الأدوات على أقسام ؛ الأول في الأدوات الداخلة على الأسماء ، وهي : نواسخ الابتداء ، وحروف الجر ، والثاني : في الأدوات الداخلة على الأفعال ، عاملة أو غير عاملة ، وهي النواصب ، والجوازم ، وسوف . وقسم أخير لاحقَ أدوات أخرى متفرقة .

القسم الأول : الأدوات الداخلة على الأسماء :

أولا : نواسخ الابتداء : نظرت المدونة النحوية إلى نواسخ الابتداء من زاويتين هما : معاني هذه النواسخ ، وما يمكن أن تحيل عليه من إضافة للدلالة ، والعمل الذي تحدثه هذه النواسخ . ولعل هذين الأمرين لم يفارقا حديث الراغب عند مروره بها .

1 – لات : امتد حديث الراغب عن (لات) باتجاهين ؛ الأول : في البحث عن معناها ، وذكر معنى اللات والعزى ، والاصل الذي جاءت منه كلمتا "لات ، و اللات"[7] . والاتجاه الثاني : كان حديثا نحويا حاول من خلاله تأول دلالة الآية التي وردت فيها الكلمة . فيقول (وقوله تعالى : (ولات حين مناص)[8] قال الفراء : تقديره : لا حين ، والتاء زائدة فيه كما زيدت في ثمت وربَّت)[9] وقد وجه الراغب في هذا النص دلالة " لات " بالحين ، وأشار إلى أصلها الذي هو" لا " وزيدت فيه التاء . . ولعلنا نجد أن المدونة النحوية لم تغادر هذا التوجيه ، بشكل أو بآخر . فقد نص النحويون أن " لات " هي : " لا " النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ،

وقد ذهب جمهور من النحويين أنها تعمل عمل " ليس " ، واختصت بعدم ذكر الاسم والخبر معاً فيها ، بل يذكر أحدهما ، وأنها لا تعمل إلا في الحين ، أو ما رادفه من أسماء الزمان[10] .

وقد اضطرب محقق كتاب (المفردات) فخطَّأَ الراغب في نسبة ما نقل من القول السابق إلى الفراء ، وذهب إلى أنه قول أبي عبيد في كتاب غريب الحديث[11] . وعند التحقيق وجدنا الفراء قد ذكر في " لات " وعملها ثلاثة أوجه ، أَبْيَنها هذا الذي اختاره الراغب . يقول الفراء : (وقوله : (ولات حين مناص) ، يقول : ليس بحين فرار ... ومن العرب من يضيف " لات " فيخفض ... والكلام أن ينصب بها لأنها في معنى ليس)[12] . ونص الفراء هذا يحيل على ثلاثة آراء في عملها ؛ وهي أن يجر معمولها بالباء الزائدة ، أو أن تضاف إلى ما بعدها ، أو أن يكون معمولها منصوبا بعد حذف اسمها ، لأنها تعمل عمل ليس ، وهذا الرأي الثالث هو الذي رجحه الفراء ، واختاره الراغب في توجيه الكلام في الآية ، من دون ذكر الرأيين الآخرين .

2 – إنَّ ، و أنَّ : يبدأ الراغب حديثه عن عملهما ، والفرق في تأويل الجملة إذا كانت همزة " إنَّ " فيها مكسورة أو مفتوحة . والغريب أنه لم يستشهد بنص قرآني ترد فيه إحدى الأداتين ، بل ذهب إلى أمثلة نحوية مصنوعة . يقول : (إنَّ ، وأنَّ ينصبان الاسم ويرفعان الخبر ، والفرق بينهما أن " إنَّ " يكون ما بعده جملة مستقلة ، و" أنَّ " يكون ما بعده في حكم المفرد ، يقع موقع مرفوع ومنصوب ومجرور ؛ نحو : أعجبني أنك تخرج ، وعلمت أنك تخرج ، وتعجبت من أنك تخرج) [13]. وهو يفرق هنا بين " إنَّ " الناسخة المكسورة الهمزة التي تأتي بعدها جملة تامة منفصلة عن " إنَّ " تركيباً ، إلا أن الأداة زادتها توكيدا ، وبين " أنَّ " التي تكون موصولا حرفياً لا ينفك ما بعده عنه ، لأنه صلة له ؛ فلا يمكنك تصور هذه الصلة لوحدها منفصلة عن الموصول الحرفي الذي سبقها ، لأنهما يؤولان معا بمصدر يقع موقع المرفوع والمنصوب والمجرور.

ونلحظ هنا حديثاً نحوياً صرفا بعيدا عن اسقاط هذا التأويل النحوي لهاتين الأداتين على نصوص قرآنية . وينتقل بعد ذلك للحديث عن دخول " ما " الكافة عليهما ، فيقول : (وإذا دخل عليه " ما " يبطل عمله ، ويقتضي إثبات الحكم للمذكور ، وصرفه عما عداه ، نحو : (إنما المشركون نجس)[14] تنبيها على أن النجاسة التامة هي الحاصلة للمختص بالشرك . وقوله عز وجل : (إنما حرم عليكم الميتة والدم)[15] أي ما حرم ذلك إلا تنبيها على أن أعظم المحرمات من المطعومات في أصل الشرع هو هذه المذكورات)[16] . وواضح من هذا النص أنه يشير إلى إبطال عمل " إنَّ " بدخول " ما " التي كفتها عن العمل – بعبارة النحويين – ثم يذهب إلى دلالة التركيب حينئذٍ ، وهي دلالة القصر التي أحدثها تركيب " إنما " كلها ، وليس " ما " لوحدها كما ذهب الراغب في قوله السابق الذي نص فيه أن لـ" ما " وظيفتين ؛ الأولى لفظية وظيفية تقتضي إبطال عمل " إنَّ " ، والثانية معنوية تقتضي إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما سواه . والحق إن التركيب بتمامه هو الذي أدى هذه

الوظيفة التي ينص عليها البلاغيون والنحويون في أسلوب القصر ، فـ " إنما " كلها هي التي أفادت وظيفة القصر ، وليس" ما " لوحدها .

ثانياً : حروف الجر :

1 – الباء : ذكر النحويون للباء معانيَ كثيرة، واستعمالات متعددة ، زادت على عشرين استعمالاً عند بعضهم[17] . وقد امتدت عناية الراغب بهذه الأداة النحوية ، فراح ينطلق من مقولات النحويين في معانيها موافقا أو مخالفا . وقد توزع جهده في هذه المسألة على ثلاث جزئيات : الأولى في الحديث عن متعلق الباء ، والثانية لنفي القول بزيادتها ، وتأول ما ورد من نصوص وجهت بحسب ذلك ، والثالثة في نفي القول بمجيئها بمعنى غيرها من حروف الجر .

أ – الحديث عن متعلق الباء : صدر الراغب حديثه عن حرف الجر " الباء " بالحديث عن متعلقها ، وذكر نوعين من هذا المتعلق ؛ إما ظاهر أو مضمر ، ليستشف معنيين عن التعلق بالظاهر ؛ وهما التعدية ، والاستعانة التي لم ينص عليها صراحة ، بل سماها : الآلة . قال الراغب : (الباء يجيء متعلقا بفعل ظاهر معه ، أو متعلقا بمضمر ، فالمتعلق بفعل ظاهر معه ضربان : أحدهما : لتعدية الفعل ، وهو جارٍ مجرى الألف الداخل على الفعل للتعدية ، نحو : ذهبت به ، وأذهبته . قال تعالى : (وإذا مروا باللغو مروا كراما)[18] ، والثاني : للآلة ، نحو : قطعته بالسكين)[19] . وهذا الذي ذهب إليه في معنى التعدية وافقه عليه غيره من النحويين كابن هشام[20] . وخلاصة المسألة عندهما أن الباء والهمزة يجريان مجرىً واحداً في إحداث التعدية وظيفةً ومعنىً ، مما لا يقتضي مشاركة الفاعل للمفعول . وذكر المرادي أن هذا هو رأي جمهور النحاة أيضا[21] . والمعنى الثاني الذي أشار إليه النص السابق بقوله : (للآلة) هو معنى الاستعانة عند النحويين . يقول ابن هشام : (وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبت بالقلم ... لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها)[22] .

أما المتعلق بالمضمر فيكون عند الراغب بمعنى الحال ، نحو : خرج بسلاحه ؛ أي وعليه السلاح ، أو معه السلاح[23] .

ب– نفي الزيادة فيها : تحدث النحويون عن زيادة الباء في مواضع ، وهي تفيد التوكيد كثيرا في هذه الزيادة[24] . وقد ذكر ابن هشام أنها تزاد في ستة مواضع هي : الفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر والحال المنفي عاملها والتوكيد بالنفس والعين . وقد تكون زيادتها واجبة ، وغير واجبة[25] .

ويتحفظ الراغب الأصفهاني كثيرا عند ذكر القول بزيادتها ، ويرى أن وجود هذه الباء ليس زائدا ، وهو ليس كعدمه من حيث الدلالة ، فـ (ربما قالوا : تكون زائدة ، نحو : (وما أنت بمؤمن لنا)[26] ، (وما أنا بطارد المؤمنين)[27] ، (وكفى بنا حاسبين)[28] ، وفي كل ذلك لا ينفك عن معنى ، يدق فيتصور أن حصوله وحذفه سواء ، وهما في التحقيق مختلفان ، سيما في كلام من لا يقع عليه اللغو ، فقوله : (وما أنت بمؤمن لنا) فبينه وبين قولك : ما أنت مؤمنا لنا ، فرق)[29] . وهو بذلك يشير إلى أن القول بزيادتها يعد لغوا من الكلام لا يجوز على الله سبحانه . ويستدل على أن وجودها وعدمه ليسا بسواء من خلال المقارنة بين جملة خلت من النعت ، وأخرى ذكر فيها النعت ، فبينهما دلاليا فرق لا يمكن تلمسه من دون هذا النعت [30]. وهكذا يكون الأمر في نفي القول بزيادة الباء .

ولم يقتصر حديثه في نفي زيادتها على غرض التوكيد الذي تؤديه هذه الباء ، بل ذهب يتأول غير ذلك من النصوص القرآنية التي وردت فيها الباء ، وقيل عنها أنها زائدة . ومن ذلك قوله تعالى : (تنبت بالدهن)[31] ، فيرى أنه لا وجه للقول بزيادتها هنا ، وتأويل المعنى على أنه : تنبت الدهنَ . فليس ذلك هو المقصود عنده ، بل إنها تنبت النبات ومعه الدهن ؛ أي : والدهن فيه موجود بالقوة[32] . والسبب في ذلك – بحسب رأيه – أن الهمزة التي في الفعل هي همزة التعدية ، والباء كذلك ، ولا يجوز اجتماعهما معا[33] ، وعلى ذلك فلا بد من تقدير معنى جديد للباء وهو أنها بمعنى " مع " ، وقد قال بمثل هذا التوجيه بعض المفسرين ، فقد نص الطوسي على أن " الباء " يمكن أن تأتي بمعنى " مع "[34] كما في قوله تعالى : (يأتوك بكل ساحر عليم)[35] وقد ذكر بعض النحويين ما هو قريب من هذا فقيل إنها تأتي هنا بمعنى المصاحبة[36] ، وهذا التصور كله لمعنى الباء مبني على أن الفعل في الآية من " أنبت " لا من " نبت " .

وفي قوله تعالى (وكفى بالله شهيدا)[37] يستحضر الراغب سياق النص القرآني الكلي للاستدلال على أن الباء في الآية ليست زائدة ، وذلك بقياس هذه الآية على غيرها من الآيات . فينكر زيادة الباء وتوجيه المعنى في الآية السابقة على : كفى الله شهيدا ، قياسا على قوله تعالى : (كفى الله المؤمنين القتال)[38] . (ولو كان ذلك كما قيل لصح أن يقال : كفى بالله المؤمنين القتال ، وذلك غير سائغ ، وإنما يجيء ذلك حيث يذكر بعده منصوب في موضع الحال)[39] . وبعد هذا الاستدلال القرآني يذهب إلى تأويل دلالة أخرى للآية ، فيرى أن الفعل " كفى " بمعنى : اكتفِ ، قياسا على جملة التعجب الأمرية الموضوعة معنى : ما أحسن ، ويكون المعنى حينئذٍ : اكتفِ بالله شهيداً ، ويقيس على هذا غير موضع قرآني ورد فيه الفعل " كفى " متلواً بالباء غير الزائدة [40]. كما في قوله تعالى : (وكفى بالله وكيلا)[41] ، و(وكفى بربك هاديا ونصيرا)[42] .

ج – نفي مجيئها بمعنى " من " : ذكر غير واحد من العلماء أن " الباء " قد تأتي بمعنى " من " وعلى هذا المعنى بنوا رأيهم في فهم دلالة بعض النصوص القرآنية[43] ، نحو قوله تعالى : (عينا يشرب بها المقربون)[44] ، و (عينا يشرب بها عباد الله)[45] ، ولكن الراغب الأصفهاني لا يرتضي ذلك ، وعنده أن (الوجه ألا يصرف ذلك عما عليه ، وأن العين ههنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء ، لا إلى الماء بعينه ، نحو : نزلتُ بعينٍ ، فصارت كقولك : مكانا يشرب به)[46] . وهو بهذا التوجيه لا يبتعد عن الدلالة القرآنية ، إن لم نقل إنه أقرب إليها ممن يقول بتناوب " الباء " مع " من " في هذه الآيات .

2 – اللام :

أ – أنواعها : حاول الراغب في حديثه عن " اللام " أن يركز على أنواعها ، والمعاني التي ترد عليها ، من دون الحديث عن عملها النحوي ، وما تحدثه في الألفاظ من أثر ، ولكنه مع ذلك لم يستطع الفرار من ذلك ، فبدا كلامه فيه شيء من الاضطراب[47] . فقد قسم " اللام " على تسعة أوجه فقط . ووجه الاضطراب في حديثه أنه لم يتخذ معيارا واحدا في بيان أنواع " اللام " ، فمرة يكون عملها هو المعيار في تصنيفها ، وفي مرات أخرى يكون معناها هو الفيصل في ذلك ، فبدأ بالحديث عن " اللام الجارة " ووضعه عنوانا للمسألة ، وذكر بعد ذلك معنى من معانيها هو التعدية ، وفي بيان الأنواع الأخرى لم يشر إلى عملها بل قسمها بحسب معانيها ، كـ : المِلك والاستحقاق ، والقسم ، والتوكيد ، والاستغاثة ، والأمر . وكان المفترض أن يطرد المنهج في تقسيمها ، فإما أن يكون العمل هو الأساس فتكون " اللام " ثلاثة أقسام ؛ الجارة ، والجازمة ، وغير العاملة ، وإما أن يكون المعنى هو الأصل في التقسيم ، فيذكر منها ما يريد إحصاءه من معانٍ . وهو مما لم يقع ، فخلط بين هذا وذاك ، فكانت المسألة بادية الاضطراب وعدم التنظيم .

ب – نفي مجيئها بمعنى " على " أو " إلى " : يجيز النحويون استعمل " اللام " بدلالة أخرى ، فتأتي بمعنى غيرها من حروف الجر كـ " على " و " إلى " ، وعلى ذلك وجهوا بعض النصوص القرآنية[48] . ولم يغب هذا عن الراغب ، فقد أشار إلى آراء النحاة هذه ، وتوجيه ما ورد عليها من آراء ، نافيا وقوع ذلك . يقول : (وقال بعض النحويين : " اللام " في قوله تعالى : (لهم اللعنة)[49] بمعنى " على " ، أي : عليهم اللعنة . وفي قوله : (لكل أمرئ منهم ما اكتسب من الإثم)[50] ، وليس ذلك بشيء)[51] . وهو ها هنا – كما في غير هذا الموضع – ينفي وقوع التناوب في حروف الجر ، فيرى كل واحد منها قد ورد في معناه الأصل الذي وضع له ، وهو مما لا تأباه دلالة هذه النصوص .

وفي موضع آخر يحاول أن يجد فرقا دلاليا بين استعمال : "أوحى إلى " ، " وأوحى لـ " فينفي أن تكون " اللام " بمعنى " إلى "[52] ليميز بين نوعين من الإيحاء ؛ الأول : إلى الأنبياء ويكون بالإلهام ، وذلك باستعمال : " أوحى إلى " ، والثاني إلى النحل ، ويكون بالتسخير والإلهام وذلك باستعمال " أوحى لـ " . يقول الراغب : (وقيل : قد تكون " اللام " بمعنى " إلى " في قوله : (بأن ربك أوحى لها)[53] ، وليس كذلك ؛ لأن الوحي للنحل جَعْل ذلك له بالتسخير والإلهام ، وليس ذلك كالوحي الموحى إلى الأنبياء ، فنبه باللام على جعل ذلك الشيء له بالتسخير)[54] . ويبدو أن الراغب قد وقع هنا في شبهتين ؛الأولى : أنه أرجع قوله تعالى (بأن ربك أوحى لها) إلى النحل ، وليس كذلك ، فهو إيحاء إلى الأرض التي تقدم ذكرها على هذه الآية في قوله سبحانه : (إذا زلزلت الأرض زلزالها) . والثانية : توهم أن الإيحاء إلى النحل يكون بـ "اللام " لا بـ " إلى " ، وهو مردود بقوله تعالى : (وأوحى ربك إلى النحل) ، فيكون النحل قد استوى في أمر الإيحاء إليه – على مستوى اللفظ – مع الأنبياء باستعمال الحرف " على " في الموضعين .

3 – من :

أ – ذكر الراغب في مطلع حديثه عن هذا الحرف بعض المعاني التي يمكن أن يحملها " من " ، ولم يبتعد عما ذكره النحويون[55] . فعدَّ ابتداء الغاية ، والتبعيض ، والتبيين ، واستغراق الجنس في النفي والاستفهام ، والبدل ، معاني يمكن أن تأتي " من " لأدائها في السياقات المختلفة . ذاكرا مع ذلك شواهد قرآنية جاءت فيها " من " بهذا المعنى أو ذاك[56] . وكان يغنيه ذكر ذلك من دون الولوج إلى التأويل النحوي الذي يقتضي تحليل النصوص نحويا من خلال الحديث عن الأثر الذي تحدثه " من " فيما تدخل عليه . ولكننا نجده قد أدخل نفسه في توجيهات نحوية مختلفة ، تتعدد معها دلالة النص القرآني ، وذلك عند حديثه عن قوله تعالى : (وينزل من السماء من جبال فيها من برد)[57] . وقد أغراه بالخوض في هذه التوجيهات النحوية تكرار الحرف " من " في الآية ثلاث مرات ، فقال : (تقديره أنه يُنَزِّل من السماء جبالا ؛ فـ " من " الأولى ظرف ، والثانية موضع المفعول ، والثالثة للتبيين ، كقولك : عنده جبالٌ من مالٍ . وقيل : يحتمل أن يكون قوله (من جبال) نصبا على الظرف على أنه يُنَزِّل منه ، وقوله (من برد) نصب ؛ أي : يُنَزِّل من السماء من جبالٍ فيها بردا ، وقيل يصح أن يكون موضع " من " في قوله (من برد) رفعا ، و (من جبال) نصبا على أنه مفعول به ، كأنه في التقدير : ويُنَزِّل من السماء جبالا فيها بردٌ ، ويكون الجبال على هذا تعظيما وتكثيرا لما نزل من السماء)[58] . وكان يكفيه أن يقتصر إلى ما ذكره أولا ، ليكون التقدير : وينزل من السماء جبالا من برد منسجما مع الدلالة ، من دون الذهاب إلى تأويلات أبعد .

ب– نفي الزيادة في " من " : وفي موضع آخر من كتاب المفردات يرفض الراغب أن تأتي " من" زائدة ، ففي قوله تعالى : (فكلوا مما أمسكن عليكم)[59] يذكر رأي أبي الحسن الأخفش القائل بزيادتها في هذا الموضع[60] ، ثم يستدرك عليه بترجيح معنى التبعيض في الآية فيقول : (والصحيح أن تلك ليست بزائدة ، لأن بعض ما يُمسِكنّ لا يجوز أكله كالدم والغدد وما فيها من القاذورات المنهي عن تناولها)[61] ، ولعلنا نلمس هنا حضور مرجعية ثقافية فقهية استحضرها لدفع القول بزيادة " من " في هذه الآية ، فلو كانت زائدة لكان تقدير المعنى : كلوا ما أمسكن عليكم ، ولجاز أكل الصيد كله .

القسم الثاني : الأدوات الداخلة على الأفعال :

أولا : النواصب :

1 – إذن : ذكر الراغب في مطلع حديثه عن هذه الأداة المعنيين اللذين يمكن أن تؤديهما ، وهما : الجواب والجزاء[62] ، ولكنه لم يتوسع في هذا بالإتيان بشواهد قرآنية تؤيد هذا المعنى أو ذاك ، بل استطرد بحديث نحوي في الأثر الذي تحدثه " إذن " في الفعل الذي يليها ، فعدد ثلاثة أوجه لها بحسب السياقات المختلفة التي ترد فيها فقال : (ومتى صُدِّر به الكلام ، وتعقبه فعل مضارع ينصبه لا محالة ، نحو : إذن أخرجَ ، ومتى تقدمه كلام ثم تبعه فعل مضارع يجوز نصبه ورفعه ، نحو : أنا إذن أخرجَ و أخرجُ ، ومتى تأخر عن الفعل ، أو لم يكن معه الفعل المضارع لم يعمل ، نحو : أنا أخرجُ إذن ، قال تعالى : (إنكم إذن منهم)[63])[64] . والمفارقة في ما ورد في هذا النص أنه لم يأت بشاهد قرآني إلا على الوجه الذي لا عمل لـ" إذن " فيه ، لعدم وجود الفعل معها ، ونراه مع ذلك يشرح عمل الأداة شرحا نحويا ذاكرا ما تحمله من وجوه في كلام العرب ، وإن لم ترد قرآنيا – كوجه النصب فيها – وهو غني عن ذلك ، والغرض من كتابه لا يتسع لهذا التفصيل .

2 – أنْ : تحدث الراغب عن " أنْ " المصدرية في موضع واحد ، وبشكل غير مفصل ، ذاكرا أثرها على الفعل المضارع الذي هو النصب ، وهي عنده (الداخلة على المعدومَيْنِ من الفعل الماضي أو المستقبل ، ويكون ما بعده في تقدير مصدر ، وينصب المستقبل نحو : أعجبني أن تخرجَ)[65] . ويريد بالمعدومَيْنِ ما جاء على معنى غير اليقين ، ويكون تأويلها مع فعلها – حينئذ – في محل رفع ، نحو قوله تعالى : (ألم يأنِ للذين آمنوا أن تخشعَ قلوبهم لذكر الله)[66] ، وفي محل نصب ، نحو قوله تعالى : (فأردت أن أعيبَها)[67] ، وفي محل جر ، نحو قوله تعالى : (من قبل أن يأتيَ أحدكم الموت)[68] ، والذي يسجل على هذا الذي ذكره مقتضبا أمران ؛ الأول : أنه لم يأتِ بشاهد قرآني على هذه الصورة التي ذكرها ، واكتفى بالتمثيل ، وهذا يخالف مقصد الكتاب

الذي هو الحديث عن ألفاظ القرآن . والثاني : أنه ذكر صورة واحدة من صور مجيء " أنْ " مع الفعل المضارع ، فلها صورٌ أخرى تحكي عنها نصوص القرآن الكريم ، وذكرها النحاة في بابها[69] .

ثانيا : الجوازم :

1 – لم : كان الحديث عن هذه الأداة سريعا ، اقتصر فيه على الإشارة إلى دخولها على الفعل المضارع ، وتغير زمن الفعل النحوي معها حينئذ إلى الزمن الماضي ، فـ (لم لنفي الماضي وإن كان يدخل على المستقبل)[70] ، ثم استطرد للحديث عن أثر دخول همزة الاستفهام على " لم " لإنشاء الاستفهام الإنكاري الذي يكون غرضه التقرير[71] ؛ وذلك لعلم طرفي الاستفهام بما يُستفهم عنه . واستشهد على ذلك بنصين قرآنيين هما قوله تعالى : (ألم نربك فينا وليدا)[72] ، وقوله : (ألم يجدك يتيما فآوى)[73] . ولا يغيب عن الذهن أن الحديث عن هذا النوع من الاستفهام لا يختص بدخول همزة الاستفهام على " لم " ، بل يشمل الدخول على غيرها من أدوات النفي كـ " ليس " .

2 – لمّا : أشار الراغب مختصرا إلى معنيين تأتي بهما " لما "[74] ؛ الأول : عندما تكون عاملة وذلك عند دخولها على الفعل المضارع الذي لم يقع بعدُ ، لتفيد تقريب الفعل ، نحو قوله تعالى : (ولما يعلم الله الذين جاهدوا)[75] ، والثاني : خروجها للظرفية ، من دون أن يكون لها عمل ، أو نفي ، نحو قوله تعالى : (فلما أن جاء البشير)[76] ، يعني وقت مجيئه .

ثالثا : الأدوات التي لا عمل لها في الفعل : ((سوف)) :

نص صاحب المفردات على أن" سوف " من الأدوات التي تختص بدخولها على الفعل المضارع من دون أن يكون لها عمل فيه ، ولذلك كان حديثه عن دلالتها ، فهي (حرف يخصص أفعال المضارعة بالاستقبال ، ويجردها عن معنى الحال ، نحو : (سوف استغفر لكم ربي)[77] ، وقوله : (فسوف تعلمون)[78] ، تنبيه أن ما يطلبونه – وإن لم يكن في الوقت حاصلا – فهو مما يكون بعدُ لا محالة)[79] . وقد قيد الراغب دلالة " سوف " بالمماطلة والتأخير[80] ، وهو مما لا يطرد قرآنيا ، فمعنى المماطلة لا ينسجم مع النصوص القرآنية التي جاء بها ، ولا مع غيرها ، كقوله سبحانه : (ولسوف يعطيك ربك فترضى)[81] ، و (سوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه)[82] ، فهي مما لا يستقيم القول باحتمال المماطلة في دلالتها . وبعد ذلك فتح المؤلف الباب للحديث عن اشتقاق معنى التسويف من " سوف " ، وذهب أبعد من ذلك لإحصاء معان أخرى تشتق من الجذر (سَوَفَ)[83] ، لا علاقة لها بالاستعمال القرآني ، وهو استطراد يأباه منهج الكتاب ، والغرض الذي أُلِّف من أجله .

القسم الثالث : أدوات أخرى متفرقة :

1 – كمْ : تداولت المدونة النحوية " كمْ " أداةً للاستفهام عن العدد إذا كان تمييزها منصوبا ، فإن جُرَّ هذا الاسم الذي بعدها كانت خبرية[84] . ولم يخرج الراغب عن هذا الذي أقره النحاة ، وغير ذلك ذكر دخول حرف الجر " من " على مميز " كم " الخبرية[85] ، نحو قوله تعالى : (وكم من قرية أهلكناها)[86] ، وقوله (وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة)[87] . ولكنه لم يبدِ اهتماما بما يحدثه دخول " من " دلاليا في هذا التركيب ، وما الذي يمكن أن تفيده توكيدا وإبلاغية ، وكأنه لم يبقِ قرية ظالمة إلا أهلكها ، وهذا المعنى لا يمكن تصوره من دون دخول " من " بين " كم " ومميزها .

2 – لو : كان حديث الراغب عنها مختصرا ، فاكتفى بذكر وظيفة من وظائفها وهي الشرط ، فهي حرف يأتي للإبلاغ عن امتناع وقوع شيء لامتناع غيره[88] ، واقتصر على إيراد شاهد قرآني واحد هو قوله تعالى : (قلو لوكنتم تملكون خزائن رحمة ربي لأمسكتم خشية الإنفاق)[89] . ولم يذكر الوجه الثاني لاستعمال " لو " ، وهو أن تأتي مصدرية ، إذا صح استبدالها بـ " أنْ " ، وشواهده القرآنية كثيرة أعرض الراغب عن التعرض لها ، مما يسجل خللا في إحصاء أوجه الاستعمال اللغوي لهذه الأداة . ومن ذلك قوله تعالى : (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة)[90] ، و (ود كثير من أهل الكتاب لو يردوكم من بعد إيمانكم كفارا)[91] .

3 – لولا : تفيد أقوال النحاة أن " لولا " تأتي على أربعة أوجه في الاستعمال ، قصرها ابن هشام على ثلاثة فقط ؛ الشرط ، والتحضيض ، والتوبيخ ، جاعلا ما ذكره النحويون من غرض الاستفهام داخلا في الوجه الثاني الذي هو التحضيض[92] . واقتصر الراغب على ذكر وجهين فقط من أوجه استعمالها ؛ وهما : الشرط ، والتحضيض ، مع أنه لم يذكر هذا الوجه الثاني باصطلاحه ، بل عبر عنه بأنها تأتي بمعنى " هلا " ، نحو : (لولا أرسلت إلينا رسولا)[93] . وذكر في استعمالها الشرطي أنها تفيد امتناع الشيء لوقوع غيره ، ويلزم جملة الشرط معها أن تكون أسمية اكتفت بعمدتها الأولى (المسند إليه) ، وحذف منها الخبر (المسند) وجوبا ، وذلك للاستغناء عن ذكره بوجود جواب الشرط[94] ، مستدلا بقوله تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين)[95] وهو بهذا لم يخرج عما هو مألوف في الدرس النحوي[96] .

المبحث الثاني : التراكيب النحوية :

1 – الوصف بالمصدر : يكثر في كلام العرب استعمال المصدر نعتا ، ويلزمه حينئذ الإفراد والتذكير ، وإن كان المنعوت غير ذلك ، نحو قولنا : مررت برجل عدل ، وبامرأة عدل ، وبرجلين عدل ... وهكذا[97] . وقد أفاد الراغب من هذا في توجيه دلالة بعض النصوص القرآنية ، ففي قوله تعالى : (حتى نسوا الذكر وكانوا قوما بورا

)[98] ، يرى[99] أن " بورا " بمعنى : هلكى ، وهي جمع لـ " بائر " ، ويمكن أن يكون مصدرا يوصف به الواحد والجمع ، فيقال : رجل بور ، وقوم بور ، كما في قول الشاعر[100]:

يا رسول المليك إن لساني راتق ما فتقتُ إذ أنا بور

وبمثل هذا ذهب إلى وصف الرجل إذا زار أحداً فيقال فيه : رجل زَوْرٌ ، وقومٌ زَوْرٌ ، فيكون مصدرا موصوفا به ، كما تصف بـ " ضيف "[101] . وفي توجيه الدلالة في قوله تعالى : (وأثاروا الأرض وعمروها)[102] ، يرى أن الحيوان الذي تثار به الأرض قد سُمي بـ " الثور " تبعاً للوظيفة التي يؤديها ، وكأنه في الأصل مصدر وُصف به الحيوان ، فتقول : حيوان ثورٌ ، فوصفته بالمصدر ، ثم استغنيت عن الموصوف بإقامة الصفة مقامه ، فسمي : ثوراً[103] .

وعند تحصيل دلالة " طهر " قرآنيا وقف الراغب عند استعمال " طَهورا " في قوله سبحانه : (وسقاهم ربهم شرابا طهورا)[104] ، وقوله : (وأنزلنا من السماء ماء طهورا)[105] ، فنقل عن سيبويه أن " طهورا " يمكن أن يكون مصدرا ، نحو قولنا : تطهرت طَهورا ، وتوضأت وَضُوءا ، فهذا مصدر على " فَعول "[106] ، وعلى هذا كان توجيه : ماء طهورا ، وشرابا طهورا [107] .

2 – حذف المضاف من التركيب : ذكر النحويون أن المضاف قد يحذف من الكلام ، لقيام قرينة تدل عليه ، ويقوم المضاف إليه مقامه ، ويأخذ إعرابه[108] ، نحو قوله تعالى : (وأشربوا في قلوبهم العجل)[109] ، وقوله : (واسأل القرية التي كنا فيها)[110] ، والتأويل حينئذٍ : حب العجل ، وأهل القرية . ولم يخرج كثير من المفسرين عن مثل هذا التوجيه[111] .

ولم يكن هذا الذي سجلته المدونة النحوية والتفسيرية بغائب عن الراغب ، ولكنه سجل عليه اعتراضا وجيها ، فهو يرى أنه وإن استلزم تصور هذا المضاف المحذوف ، فإننا لا يمكننا إظهاره وتقديره ، لأن في خفائه من الدلالة ما لا يستوي مع إظهاره ، وكان ذلك عند وقوفه عند قول الله سبحانه : (يخادعون الله)[112] ، فيرى أن مخادعتهم إنما كانت للرسول صلى الله عليه وآله ، ولأولياء الله ، وإن نسبت في الظاهر إلى الله سبحانه . فيقول : (ونسب ذلك إلى الله تعالى من حيث أن معاملة الرسول كمعاملته ، ولذلك قال تعالى : (إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله)[113] ، وجعل ذلك خداعا تفظيعا لفعلهم ، وتنبيها على عظم الرسول وعظم أوليائه)[114] ، فإظهار المضاف المحذوف لا يعطي للدلالة من القوة ما يعطيها حذفه ، فالكلام ليس على تأويل : يخادعون رسول الله ، و (قول أهل اللغة : إن هذا على حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، فيجب أن يُعلم أن المقصود بمثله في الحذف لا يحصل لو أُتي بالمضاف المحذوف ، لما ذكرنا من التنبيه على أمرين

: أحدهما : فظاعة فعلهم فيما تحروه من الخديعة ، وأنهم بمخادعتهم إياه يخادعون الله ، والثاني : التنبيه على عظم المقصود بالخداع ، وأن معاملته كمعاملة الله)[115]

ويبدو أن هذه الفكرة رافقت الراغب في غير هذا الموضع من كتابه ، فراح يكررها في تحصيل الدلالة من قوله تعالى : (وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم)[116] ، منكرا هذه المرة حذف مضاف من الكلام ، فتكون دلالة هذا التعلق منهم بالعجل (من قولهم : أشربتُ البعيرَ : أي شددت حبلا في عنقه ... فكأنما شُدَّ في قلوبهم العجل لشغفهم به ... ولو قيل : حب العجل ، لم يكن له المبالغة ، فإن في ذكر العجل تنبيها أنَّ لفرط شغفهم به صارت صورة العجل في قلوبهم لا تنمحي)[117] . ولعل هذا الذي ذهب إليه أبين وأقوى من تقدير مضاف محذوف .

وقد بقي الراغب مدافعا عن رأيه هذا في عدم القبول بتقدير مضاف محذوف في مثل هذه التراكيب ، واطرد عنده الرأي في غير كتاب المفردات[118] .

3 – إثبات " كاد " ونفيها : يحاول النحويون الوصول إلى حكم نحوي في مسألة تخص فعل المقاربة " كاد " إذا سبقته اداة نفي أو لم تسبقه ، وما تؤول إليه دلالة التركيب الذي يرد فيه هذا الفعل ، من دون أن يتعارض هذا الحكم مع دلالة نصوص ترد فيها " كاد " على هذه الشاكلة ، ونقل عنهم في ذلك قولهم إن " كاد " إثباتها نفي ، ونفيها إثبات[119] ، وذهب إلى ذلك بعض المحدثين أيضا[120] .

وقد اعتمد الراغب على هذا المقول النحوي في حديثه عن " كاد " ، مع التفاتة دلالية لم تكن بغائبة عن بعض النحويين عندما حاولوا تطبيق هذا الحكم مع بعض النصوص القرآنية . فيقول : (ووضع "كاد " لمقاربة الفعل ، يقال : كاد يفعل : إذا لم يكن قد فعل ، وإذا كان معه حرف نفي يكون لما قد وقع ، ويكون قريبا من ألا يكون ، نحو قوله تعالى : (لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا)[121] ... ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدما عليه أو متأخرا عنه ، نحو : (وما كادوا يفعلون)[122] ، (لا يكادون يفقهون)[123])[124] .

وهذا الذي ذهب إليه الراغب والنحويون قائم على أمرين ؛ الأول : أن" كاد " إذا لم يسبقها نفي دل الكلام معها على نفي الحدث ؛ لأنها في الأصل إنما جيء بها لمقاربة حصول الفعل ، لا لحصوله ، وهذا أمر بين لا خلاف فيه ، ومعلوم من ذلك أن الذي لم يقع إنما هو مضمون الخبر ، وليس " كاد " نفسها ، ولعل الرضي قد بالغ في بيان المسألة هذه على الرغم من عدم وقوع اللبس في انطباق المقول (إن اثباتها نفي) إنما يراد به نفي الخبر ، وليس نفي المقاربة التي من أجلها جاء الفعل " كاد "[125] . والأمر الثاني : أنها إذا سبقها نفي دل ذلك على إثباتها ، ولعل هذا مما لا يطرد على كل التراكيب النحوية وبالأخص القرآنية منها ، مما حدا

ببعض النحويين إلى العدول عنه ، ومخالفته ونقضه بالتمام ، أو بمحاولة إيجاد منطقة وسطى بين رفضه وقبوله ، من خلال البحث عن موجه يزول معه الإشكال . ومن النصوص القرآنية التي أثارت هذا الجدل النحوي قوله تعالى : (يتجرعه ولا يكاد يسيغه)[126] ، وقوله : (ولا يكاد يبين)[127] ، وقوله : (إذا أخرج يده لم يكد يراها)[128] . فهذه الآيات لا يمكن معها حمل النفي على إثبات وقوع الخبر ، ولعلنا نتذكر ما أشرنا إليه من التفاتة الراغب في أنها إذا كانت منفية فإن مضمون الخبر يكون قريبا من ألا يكون ، محاولا اطراد هذا القول على كل النصوص بلا استثناء .

وقد رفض ابن هشام القول بأن نفيها إثبات ، والصواب عنده (أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي ، وإثباتها إثبات ، وبيانه : أن معناها المقاربة ، ولا شك أن معنى : كاد يفعل ، قارب الفعل ، وأن معنى : ما كاد يفعل : ما قارب الفعل . فخبرها منتف دائما . أما إذا كانت منفية فواضح ؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ، ودليله : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) ، ولهذا كان أبلغ من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم ير قد يقارب الرؤية ، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله ، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله ، لا بمقاربة حصوله)[129]. ولكنه وجد أن هذا لا ينسجم مع قوله تعالى : (فذبحوها وما كادوا يفعلون)[130] ، فذهب إلى تأويل الدلالة في الإخبار عن حالهم في أول الأمر قبل أن يقوموا بالذبح ؛ أي فما كادوا يفعلون الذبح في بادئ أمرهم ، ثم أخبر عن قيامهم بعد ذلك بذبحها[131] ، وهذا التوجيه موافق لما قال به ابن مالك[132] .

ويبدو أن الرضي كان أكثر إقناعا من غيره في طرح المسألة ، مع قوله بعدم القبول بأن نفيها إثبات ، فقال : (قد يجيء مع قولك : ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج لعدم انتفائه ، وبعد انتفاء القرب منه ، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر " كاد " في وقت ، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه ، لا لفظ " كاد "... فلا يكون نفي " كاد " مفيدا لثبوت مضمون خبره ، بل المفيد لثبوته تلك القرينة)[133]. فلما حضرت القرينة في قوله تعالى : (فذبحوها وما كادوا يفعلون) كان مضمون الخبر قد وقع ، ولما لم تحضر القرينة في قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) بقي مضمون " كاد " على انتفائه .

وثمة رأي آخر[134] يذهب إلى أن نفي الماضي من " كاد " اثبات ، كما في قوله تعالى : (وما كادوا يفعلون) ، ونفي المضارع نفي ، كما في (لم يكد يراها) . وهذا تنقضه آيات أخرى كان فيها المضارع أقرب ما يكون إلى إثبات مضمون الخبر ووقوعه ، نحو قوله تعالى : (لا يكادون يفقهون حديثا)[135] ، وقوله : (لا يكادون يفقهون قولا)[136] .

وقد كان الفراء – قبل ذلك – صريحا في قبول كلا الرأيين ، القول بدلالتها على الاثبات والنفي معا ، وذلك لوروده عن العرب ، ووجد ما يؤيد كليهما قرآنيا[137] . فقوله (ولا يكاد يسيغه) ، أي : فهو يسيغه ، والعرب قد تجعل " لا يكاد " فيما قد فُعِل ، وفيما لم يُفعل ، فيجعل قوله تعالى : (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) مصداقا لما قد فُعِل ، مستدلا عليه بقوله تعالى : (إن شجرة الزقوم طعام الأثيم كالمهل يغلي في البطون)[138] . وكما أن ذلك طعام لهم اعتادوا عليه ، فكذلك هاهنا يكون سقياهم من ماء صديد مستساغا لهم . ويجعل من قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) مثالا لما لم يقع ، فهو لا يراها بدليل وصفه تعالى لهذه الظلمات بأشد الوصف ، بقوله : (ظلمات بعضها فوق بعض)[139] .

وذهب بعض المحدثين[140] إلى مثل رأي الفراء هذا ، فوجَّه قوله تعالى : (لا يكاد يبين) بأن المراد منه الإبانة . وفي كل هذا نظر ، فقد دلت القرينة في قوله تعالى : (يتجرعه) على أنه يشرب منه من دون قبول واستساغة ، فهو عليه غصة بعد غصة ، وهنا لا تكون دلالة الفعل على الإثبات . ودلت القرائن في قوله : (ولا يكاد يبين) على أنه عدم الإبانة منه ، يؤيد هذا أمران ؛ الأول : سياق المقام الذي وردت فيه الآية الكريمة ، وهو كلام ورد على لسان فرعون يتحدث فيه أمام قومه متبجحا ومقارنا بينه وبين موسى –عليه السلام– فيقول : (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين)[141]، ويقتضي السياق أنه في مقام الحط من مقام نبي الله موسى . والثاني : ما ورد على لسان موسى –عليه السلام– نفسه في طلبه من الله سبحانه أن يعضده بأخيه هارون ، فقال : (وأخي هارون هو أفصح مني لسانا)[142] .

المبحث الثالث : تعدد أوجه الإعراب :

لعل القول بتعدد أوجه الإعراب للمفردة القرآنية داخل التركيب يعد سمة رافقت المدونة التفسيرية والنحوية على حد سواء ، لذلك نجد في توجيه دلالة النصوص القرآنية تعددا في تحديد الدلالة وتوجيهها ، وهذا التعدد نابع في أحد أوجهه من تعدد احتمالات الإعراب للمفردة الواحدة داخل التركيب . وقد بالغ بعض المحدثين في عد هذا التعدد وجها من وجوه الإعجاز القرآني[143] ، زاعما أن أحدا من القدماء والمحدثين لم يقل بهذا الوجه من الإعجاز . والحقيقة أن هذا التعدد في وجوه الإعراب لا يعدو أن يكون إشكالية في المدونتين التفسيرية والنحوية ؛ لأنه يفتح الدلالة على وجوه ظنية كثيرة ربما يضيع معها القصد الإلهي من النص ، فضلا عن فتح باب الاجتهاد والتأويل في تحديد تلك الدلالة .

ولم يكن الراغب الأصفهاني بعيدا عن ممارسة هذه الصنعة النحوية للوقوف على دلالة مفردة ما ، ليفتح من خلال ذلك الدلالة على أوجه متعددة تبعا لتعدد أوجع الإعراب المختلفة .

1 – تعدد أوجه الرفع : يقول الراغب في قوله تعالى : (ولا يضار كاتب ولا شهيد)[144] : (يجوز أن يكون مسندا إلى الفاعل ، كأنه قال : لا يُضارِرْ ، وأن يكون مفعولا ، أي : لا يُضارَرْ . بأن يشغل عن صنعته ومعاشه باستدعاء شهادته)[145] . وهكذا يمكن أن يكون الفعل مبنيا للمعلوم ، ليكون المرفوع بعده فاعلا ، فيكون بذلك الكاتب والشهيد هما المنهيان عن ترك الإجابة لما طُلب منهما ، وعن التحريف والزيادة والنقصان ، ويحتمل الفعل أن يكون مبنيا للمجهول ، ليكون المرفوع بعده نائبا للفاعل ، بعدما كان مفعولا في الأصل ، وعلى وفق هذا التوجيه يكون صاحب الحق هو المنهي عن مزاحمة الكاتب والشاهد في إبداء ما كتبا ، وما شهدا عليه . والحقيقة أن هذا الذي ذهب إليه من تعدد التوجيه كان مبعثه تعدد القراءة للآية ؛ فقد قرئ (لا يضار) بـ " لا يُضارِرْ " و " لا يُضارَرْ "[146] ، وقد صرح الراغب نفسه بهاتين القراءتين في تفسيره للقرآن الكريم ، وقال بتعدد التوجيه بحسبهما أيضا[147] . وقد قال غير واحد من المفسرين بمثل ما ذهب إليه الراغب من توجيه[148] . والذي يبدو أن حمل الفعل على البناء للمعلوم أولى ؛ وذلك لأن المرفوع بعده سيكون فاعلا ، وهو مدار الحديث ، وهو الكاتب والشاهد ، وآية الدْين كلها قائمة على وجوب تدوين هذه المعاملة ، والإشهاد عليها خوفا من افتراء أحد طرفيها على الآخر فيما بعد .

2 – تعدد أوجه النصب : لجأ الراغب في أكثر من موضع إلى توجيه الاسم المنصوب بأكثر من احتمال واحد . ومن ذلك ما قاله في قوله تعالى : (أإفكا آلهة من دون الله تريدون)[149]، فقد حمل النصب في (إفكا) على وجهين ؛ الأول : على المفعول له ، والتقدير : أتريدون آلهة لأجل الإفك ، والثاني : على أنه مفعول به للفعل" تريدون " ، ويكون " آلهة " بدلا منه[150] . من دون أن يرجح أحد الوجهين على الآخر ، اللهم إلا أنه قدم وجه المفعول له ، وربما احتمل ذلك ترجيحا مسكوتا عنه . وقد قال الزمخشري بمثل هذا ، مفسرا تقديم المفعول له " إفكا " على المفعول به " آلهة " بأنه للعناية لأنه كان الأهم عنده أن يعاملهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم ، ثم زاد وجها ثالثا لتوجيه النصب في " إفكا " على الحالية ، فيكون التأويل : أتريدون آلهة من دون الله آفكين[151] .

وفي موضع آخر وجه نصب (سلاما) في قوله تعالى : (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما)[152] على احتمال وجهين[153] ؛ أولهما أن يكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، ليكون المعنى : نطلب منكم السلامة ، والثاني على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره : قولوا قولا سلاما ، أي قولا سدادا . وقد اختلف المفسرون في تقدير الفعل الذي كان منه المصدر " سلاما " ؛ فذهب الزمخشري[154] أنه على تقدير : نتسلم منكم تسلما ، وأقيم السلام مقام التسلم ، ولا يخلو هذا التوجيه من تكلف واضح . ونقل أبو حيان أنه على تقدير : سلمنا سلاما[155] . ويبدو أن نصب " سلاما " بـ " قالوا " أقرب من حمله على مصدر يحتاج إلى أن نتأول فعله ،

وسياق الآيات القرآنية الذي هو في تعداد صفات " عباد الرحمن " يقتضي حمل " سلاما " على أنه رد من هؤلاء العباد على الجاهلين .

وفي قوله تعالى : (اعملوا آل داود شكرا)[156] ينقل الراغب[157] وجهين لنصب " شكرا " ؛ الأول : أنه انتصب على التمييز ، ومعناه : اعملوا ما تعملونه شكرا لله ، والثاني : نصب على أنه مفعول لقوله " اعملوا " ، ولكنه لم يحدد نوع هذا المفعول . فهو يحتمل أن يكون مفعولا لأجله ، وهو الأقرب ، أو أن يكون مفعولا به . وقد ذكر الزمخشري كلا الاحتمالين للنصب على المفعولية[158] . وثمة توجيه آخر لنصب " شكرا " وهو أن يكون منصوبا على الحال ؛ أي اعملوا شاكرين[159] .

وفي مقام آخر يذهب الراغب إلى تأويل نصب كلمة " عذابا " في قوله تعالى : (يسلكه عذابا صعدا)[160] إلى قولين[161] ؛ أحدهما : النصب على أنه مفعول به ثانٍ للفعل " يسلك " ، حملا على قول العرب : سلكت فلانا طريقا ، وهو وجه له ما يقويه . والثاني : النصب على المفعول المطلق لفعل محذوف ، كأنه قيل : نعذبه به عذابا ، ولا يخفى ما في هذا التأويل من المبالغة في حمل المعنى عليه .

أما ما يقوي الوجه الأول فهو مبني على جعل الفعل " يسلك " يتعدى بنفسه أو بمعناه إلى مفعولين ، وقد نقل أصحاب المعجمات هذا عن العرب[162] ، وقال به بعض المفسرين[163] . ومع هذا الاتفاق على جواز تعدي الفعل إلى مفعولين فإننا نجد اختلافا بين العلماء في تفاصيل ذلك ، فالزمخشري – مثلا – لا يتفق مع الراغب في تعدي الفعل " يسلك " بنفسه ، بل يرى أنه تعدى إلى المفعول الثاني بنزع الخافض ، ليكون التقدير عنده : نسلكه في عذاب ، قياسا على قوله تعالى : (ما سلككم في سقر) ، أو أن يكون تعديه لتضمنه معنى " ندخله " ، كما يقال : سلكه و أسلكه[164] . وأجاز أبو حيان أن يكون مفعولا " يسلك " ضمير الغائب المتصل بالفعل ، و " صعدا " ، ليجد وجها آخر لنصب " عذابا " على أنه مفعول لأجله[165] .

وفي موضع آخر يحاول الراغب توجيه العدول القرآني في الاتيان بالمصادر على غير صيغ أفعالها ، فيذهب إلى القول باحتمال إعرابها بأكثر من وجه واحد ، ففي قوله تعالى : (والله أنبتكم من الأرض نباتا)[166]، يوجه نصب " نباتا " على وجهين ؛ أحدهما أنه مصدر وضع موضع " إنباتا " ، الذي هو مصدر " أنبت "[167] . وقد صرح في موضع آخر[168] على أن هذا يرد في مواضع قرآنية أخرى لا يكون المصدر الوارد فيها متطابقا مع الفعل الذي سبقه ، ليرى أن " علوا " في قوله تعالى : (تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا)[169] ليس بمصدر من " تعالى " ، بل هو مصدر " علا " ، و " تبتيلا " في قوله : (وتبتل إليه تبتيلا)[170] ليس مصدر " تبتل " ، بل هو مصدر " بَتَّلَ " .

وقد ذهب بعض المحدثين[171] إلى أن هذا العدول يعد بابا من أبواب التوسع في المعنى ، فإذا جاء المصدر على غير صيغة الفعل كان المراد كلاهما ؛ الفعل والمصدر الذي اشتق من فعل آخر ، فكان المراد من المصدر في قوله تعالى : (والله أنبتكم من الأرض نباتا) " إنباتا ، ونباتا " في وقت واحد ، فأشار إلى الأول بالفعل " أنبت " ، وإلى الثاني بالمصدر " نباتا " .

والوجه الثاني : النصب على الحال ، ف (قوله " نباتا " حال لا مصدر ، ونبه بذلك على أن الإنسان هو من جهة نبات من حيث ان بدأه ونشأه من التراب ، وإنه ينمو نموه ، وإن كان له وصف زائد على النبات)[172] .

نتائج البحث :

1- إن البحث عن دلالة المفردة القرآنية عند الراغب الأصفهاني لم يكن بمعزل عن متابعة المفردة في سياقاتها اللغوية المختلفة ، وكان لمتابعة السياق النحوي الذي وردت فيه المفردة القرآنية أثر كبير في الكشف عن دلالتها .
2- لم يلتزم الراغب الأصفهاني بالمنهج الذي أقره في مقدمة الكتاب ، فوجد البحث تغلغلاً للتأويل النحوي في الممارسة الدلالية التي تبناها المؤلف .
3- سجل البحث استطرادا وقع فيه الراغب الأصفهاني في غير موضع من الكتاب ، ومثل هذا الاستطراد الحديث عن بعض المسائل النحوية بشكل لا يحتاجه المقام ، أو الحديث عن ألفاظ لم ترد قرآنيا .
4- لا يقر الراغب الأصفهاني بالقول بتناوب حروف الجر ، واغتنم أكثر من فرصة للإعراب عن رفض هذا المقول النحوي .
5- يرفض الراغب الأصفهاني القول بزيادة الحروف ، ويرى أن كل حرف في النص يؤدي غرضا ودلالة لا يمكن تحصيلهما من دونه .
6- تباينت أراء الراغب الأصفهاني – تفسيريا ونحويا – فهو تارة يتفق مع ما ورد في المدونة التفسيرية النحوية ، وتارة أخرى يشق لنفسه طريقا آخر في ذلك .

الهوامش :

([1]) اختلف عنوان الكتاب المطبوع ، واختلفت سنة وفاة مؤلفه ، فهو قد طبع بتحقيق محمد سيد كيلاني تحت عنوان " المفردات في غريب القرآن " ، وذكر المحقق أن سنة وفاة الرغب الأصفهاني (502 هـ) ، وهو المشهور في وفاته . وطبع الكتاب بتحقيق جديد بعنوان " مفردات ألفاظ القرآن " بتحقيق : صفوان عدنان داوودي ، وذكر فيه أنه وصل بعد التحقيق إلى أن سنة وفاته هي (425 هـ) . وهي النسخة التي اعتمد البحث عليها .

([2]) مفردات ألفاظ القرآن " 54 .

([3]) المصدر السابق : 55 .

([4]) ينظر : دراسات في الأدوات النحوية : 17-24 .

([5]) ينظر : الأدوات النحوية ودلالتها في القرآن الكريم : 8 .
([6]) اللغة العربية معناها ومبناها : 125 .
([7]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 749 .
([8]) ص : 3 .
([9]) مفردات ألفاظ القرآن : 749 .
([10]) ينظر : شرح ابن عقيل 1 : 319 .
([11]) ينظر : هامش المحقق على ص 749 ، وينظر : غريب الحديث 4 : 250 .
([12]) معاني القرآن 2 : 397 .
([13]) مفردات ألفاظ القرآن : 92 .
([14]) التوبة : 28 .
([15]) البقرة : 173 .
([16]) مفردات ألفاظ القرآن : 92 .
([17]) ينظر :مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 137 – 151 .
([18]) الفرقان : 72 .
([19]) مفردات ألفاظ القرآن : 159 .
([20]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 138 .
([21]) الجنى الداني في حروف المعاني : 38 .
([22]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 139 .
([23]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 159 .
([24]) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 48 .
([25]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 144 – 150 .
([26]) يوسف : 17 .
([27]) الشعراء : 114 .
([28]) الأنبياء : 47 .
([29]) مفردات ألفاظ القرآن : 160 .
([30]) ينظر : المصدر السابق والصفحة .
([31]) المؤمنون : 24 .
([32]) مفردات ألفاظ القرآن : 160 .
([33]) ينظر : المصدر السابق والصفحة . وقد تكررت المسألة عنده أيضا في ص 787 .
([34]) ينظر : التبيان في تفسير القرآن 4 : 498 .
([35]) الأعراف : 112 .
([36]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 139 .
([37]) الفتح : 28 .
([38]) الأحزاب : 25 .
([39]) مفردات ألفاظ القرآن : 160 .
([40]) ينظر : المصدر السابق والصفحة .
([41]) النساء : 132 .
([42]) الفرقان : 31 .
([43]) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 193 ، و 430 ، و: ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 142 .
([44]) المطففين : 28 .
([45]) الانسان : 6 .
([46]) مفردات ألفاظ القرآن : 161 .
([47]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 755 – 756 .
([48]) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 99 – 100 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 280 .
([49]) الرعد : 25 .
([50]) النور : 11 .
([51]) مفردات ألفاظ القرآن : 755 .

([52]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 755 .
([53]) الزلزلة : 5 .
([54]) مفردات ألفاظ القرآن : 755 .
([55]) ينظر : شرح ابن عقيل 3 : 15-16 .
([56]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 778 .
([57]) النور : 43 .
([58]) مفردات ألفاظ القرآن : 779 .
([59]) المائدة : 4 .
([60]) ينظر : معاني القرآن للأخفش 1 : 276 .
([61]) مفردات ألفاظ القرآن : 779 .
([62]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 71 .
([63]) النساء : 140 .
([64]) مفردات ألفاظ القرآن : 71 .
([65]) المصدر السابق : 92 .
([66]) الحديد : 16 .
([67]) الكهف : 79 .
([68]) المنافقون : 10 .
([69]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 41-42 .
([70]) مفردات ألفاظ القرآن : 746 .
([71]) ينظر : المصدر السابق والصفحة .
([72]) الشعراء : 18 .
([73]) الضحى : 6.
([74]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 746 .
([75]) آل عمران : 142 .
([76]) يوسف : 96 .
([77]) يوسف : 89 .
([78]) الأنعام : 135 .
([79]) مفردات ألفاظ القرآن : 436 .
([80]) ينظر : المصدر السابق والصفحة .
([81]) الضحى : 5 .
([82]) المائدة : 54 .
([83]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 436 .
([84]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 243-244 ، وشرح ابن عقيل 4 : 82-83 .
([85]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 726 .
([86]) الأعراف : 41 .
([87]) الأنبياء : 11 .
([88]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 753 .
([89]) الإسراء : 100
([90]) البقرة : 96 .
([91]) البقرة : 109 .
([92]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 359-362 .
([93]) طه : 134 .
([94]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 753 .
([95]) سبأ : 31 .
([96]) ينظر : شرح ابن عقيل : 4 : 55 .
([97]) ينظر : شرح ابن عقيل 3 : 201 .
([98]) الفرقان : 18 .

([99]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 153 .
([100]) ديوان عبد الله بن الزبعرى : 236 .
([101]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 387 .
([102]) الروم : 9 .
([103]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 181 .
([104]) الانسان : 21 .
([105]) الفرقان : 48 .
([106]) ينظر : الكتاب 4 : 42 .
([107]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 526 .
([108]) ينظر : شرح ابن عقيل 3 : 76 .
([109]) البقرة : 93 .
([110]) يوسف : 82 .
([111]) ينظر : معاني القرآن للفراء 1 : 62 ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن 2 : 357 . ، والنكت والعيون 1 : 160 .
([112]) البقرة : 9 .
([113]) الفتح : 10 .
([114])مفردات ألفاظ القرآن : 276 .
([115]) المصدر السابق والصفحة .
([116]) البقرة : 93 .
([117])مفردات ألفاظ القرآن : 449 .
([118]) ينظر : تفسير الراغب الأصفهاني 1 : 96 ، 263 .
([119]) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 4 : 384 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 869 .
([120]) ينظر : معاني النحو 1 : 254-255 .
([121]) الاسراء : 74 .
([122]) البقرة : 71 .
([123]) النساء : 78 .
([124]) مفردات ألفاظ القرآن 729 .
([125]) ينظر : شرح الرضي على الكافية 4 : 223 .
([126]) إبراهيم : 17 .
([127]) الزخرف : 51 .
([128]) النور : 40 .
([129]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 869 .
([130]) البقرة : 71 .
([131]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 869 .
([132]) ينظر : شرح الكافية الشافية 1 : 469 .
([133]) شرح الرضي على الكافية 4 : 224 .
([134]) ينظر : الكافية في علم النحو : 48 .
([135]) النساء : 78 .
([136]) الكهف : 93 .
([137]) ينظر : معاني القرآن 2 : 71-72 .
([138]) الدخان : 43-45 .
([139]) النور : 40 .
([140]) ينظر : معاني النحو 2 : 255 .
([141]) الزخرف : 52 .
([142]) القصص : 34 .
([143]) ينظر : من وجوه الاعجاز القرآني 16 – 17 .
([144]) البقرة : 282 .
([145]) مفردات ألفاظ القرآن : 504 .

([146]) ينظر : معجم القراءات القرآنية 1 : 226 .
([147]) ينظر : تفسير الراغب الأصفهاني 1 : 591 .
([148]) ينظر : الكشاف 1: 514-515 ، والبحر المحيط 2 : 370 .
([149]) الصافات : 86 .
([150]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 79 .
([151]) ينظر : الكشاف 4 : 49 .
([152]) الفرقان : 63 .
([153]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 422 .
([154]) ينظر : الكشاف 3 : 291 .
([155]) ينظر : البحر المحيط 8 : 127 .
([156]) سبأ13 .
([157]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 461 .
([158]) ينظر : الكشاف 3 : 573 .
([159]) ينظر : المصدر السابق والجزء والصفحة ، والمحرر الوجيز 4 : 410 .
([160]) الجن : 17 .
([161]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 421 .
([162]) ينظر : لسان العرب " سلك " 10 : 443 .
([163]) ينظر : الكشاف 6 : 230 ، والبحر المحيط 8 : 345 .
([164]) ينظر : الكشاف 6 : 230 .
([165]) ينظر : البحر المحيط 8 : 345 .
([166]) نوح : 17 .
([167]) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 787 .
([168]) ينظر : المصدر السابق : 583 .
([169]) الاسراء : 43 .
([170]) المزمل : 8 .
([171]) ينظر :الجملة العربية والمعنى : 175 .
([172]) مفردات ألفاظ القرآن : 787 .

مصادر البحث :

* القرآن الكريم .

1- البحر المحيط / محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت745هـ/ دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض / دار الكتب العلمية / بيروت –لبنان / ط1 1413هـ-1993م

2- تأويل مشكل القرآن / أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت 276هـ : تحقيق : السيد أحمد صقر / مكتبة دار التراث / القاهرة / ط2 1393هـ -1973م .

3- التبيان في تفسير القرآن / أبو الحسن جعفر بن محمد الطوسي ت 460هـ / قدم له : آغا بزرك الطهراني / دار إحياء التراث العربي / بيروت – لبنان .

4- تفسير الراغب الأصفهاني / أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني / جزء 1: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة ،تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني / كلية الآداب – جامعة طنطا الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999 م /عدد الأجزاء: 1 .جزء 2، 3: من أول سورة آل عمران

– وحتى الآية 113 من سورة النساء تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشِّدِيدار النشر: دار الوطن – الرياض الطبعة الأولى: 142 هـ – 2003 معدد الأجزاء: 2جزء 4، 5: (من الآية 114 من سورة النساء – وحتى آخر سورة المائدة)تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار الناشر: كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى الطبعة الأولى: 1422 هـ – 2001 م

5- جامع البيان عن تأويل آي القرآن / أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت310هـ / تحقيق : محمود محمد شاكر ، راجعه : أحمد محمد شاكر دار التربية والتراث / مكة .

6- الجملة العربية والمعنى / د . فاضل صالح السامرائي / دار ابن حزم / ط1/ 1421هـ-2000م .

7- الجنى الداني في حروف المعاني / تحقيق :د . فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل / دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان / ط1 1413هـ-1992م .

8- دراسات في الأدوات النحوية / د . مصطفى النحاس / شركة الربيعان للنشر والتوزيع / الكويت / ط2 1986 .

9- شرح ابن عقيل / قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ت 769 هـ/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط 20 1400 هـ – 1980 م / دار التراث / القاهرة .

10- شرح الرضي على الكافية / تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر / مشورات جامعة قاز يونس / بنغازي / ط2 1996.

11- شرح الكافية الشافية / جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ت672هـ / حققه وقدم له : د. عبد المنعم أحمد هريدي / دار المأمون للتراث / ط1 1402هـ-1982م .

12- شرح المفصل للزمخشري / موفق الدين ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ت 643 هـ / قدم له د. أميل بديع يعقوب / دار الكتب العلمية / بيروت / ط1 1422هـ -2001م

13- شعر عبد الله بن الزبعرى / تحقيق د . يحيى الجبوري / مؤسسة الرسالة / بيروت / ط2 1398هـ-1981م

14- غريب الحديث / أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي / تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف ، مراجعة : عبد السلام هارون / الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية / القاهرة / ط1 1404هـ-1984م .

15- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط / ابن الحاجب ، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت 646 هـ) / تحقيق : د . صالح عبد العظيم الشاعر / مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 2010 م .

16- الكتاب /سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : تحقيق : عبد السلام محمد هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط3 1408هـ-1988م .

17- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت 538هـ / دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض / مكتبة العبيكان – الرياض / ط1 1418هـ -1998م .

18- لسان العرب / ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ت 711هـ/ دار صادر / بيروت .

19- اللغة العربية معناها ومبناها / د . تمام حسان / دار الثقافة / الدار البيضاء 1994 م .

20- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ت 542هـ / تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد / دار الكتب العلمية / بيروت / ط1

21- معاني القرآن / أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت 215 هـ / تحقيق : د . هدى محمود قراعة / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط1 1411هـ-1990م .

22- معاني القرآن / أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت 207 هـ / تحقيق ومراجعة : الأستاذ محمد علي النجار / عالم الكتب / ط3 / بيروت / 1403هـ -1983م .

23- معاني النحو / د. فاضل صالح السامرائي / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / عمان / ط1 1420هـ-2000 م .

24- معجم القراءات القرآنية ، وع مقدمة في القراءات وأشهر القراء/ د. أحمد مختار عمر ، و د. عبد العال سالم مكرم / مطبوعات جامعة الكويت / ط2 1408هـ-1988م.

25- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / جمال الدين بن هشام الأنصاري ت 761 هـ / حققه وعلق عليه : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله / راجعه : سعيد الأفغاني / ط6 / دار الفكر / بيروت / 1985 م

26- مفردات ألفاظ القرآن / الراغب الأصفهاني ت 425 هـ / تحقيق : صفوان عدنان داوودي / مطبعة النور / ط2 / قم –إيران

27- من الإعجاز القرآني ، تعدد أوجه الإعراب في الجملة /د. محمد حماسة عبد اللطيف / مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع – القاهرة / ط1 1430هـ-2009م .

28- النكت والعيون ، تفسير الماوردي / أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي ت 450هـ / تحقيق : السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم / دار الكتب العلمية / بيروت .